

دراسة مقارنة للنظام الداخلي لمدارس التعليم الأساسي في كل من سورية وفرنسا في ضوء مبادئ إدارة الجودة الشاملة

الدكتورة ثناء غانم*

(تاريخ الإيداع 31 / 5 / 2016. قبل للنشر في 31 / 7 / 2016)

□ ملخص □

الهدف من هذه الدراسة هو إجراء دراسة مقارنة بين النظام الداخلي لمدارس التعليم الأساسي السوري والقانون المقابل له في فرنسا، وتحديد مدى توافق كل منهما مع مبادئ إدارة الجودة الشاملة، وذلك للاستفادة من التجربة الفرنسية في هذا المجال. لتحقيق هذا الهدف تم استخدام المنهج الوصفي المقارن، وبينت النتائج أنه لم يتم وضع النظام الداخلي السوري وفق مبادئ إدارة الجودة الشاملة بشكل علمي ومقصود، حيث ركز على بعض المبادئ وأهمل بعضها الآخر، فقد ركز مثلاً على تلبية حاجات التلميذ كمستفيد وأهمل حاجة الخريج للعمل وسوق العمل نفسه كمستفيد، ولم يعط أهمية كافية لمبدأ دعم الإدارة العليا لتحقيق الجودة. بينما ركز نظيره الفرنسي على مبادئ إدارة الجودة الشاملة بشكل علمي ومقصود، ورغم عدم تسمية الرسالة والرؤيا ومجالس الجودة بهذه المسميات تماماً إلا أنها موجودة فيه بمضمونها. وتم اقتراح الاستفادة من نقاط القوة في النظام الفرنسي بما يتناسب مع ظروف بلدنا.

الكلمات المفتاحية: إدارة الجودة الشاملة - النظام الداخلي للتعليم الأساسي في سورية - قانون التوجيه والبرمجة لإعادة تأسيس مدرسة الجمهورية في فرنسا

* مدرسة، قسم المناهج وطرائق التدريس، كلية التربية، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.

A comparative study of the internal law of basic education schools in Syria and France considering total quality management principles

Dr. Thanaa Ghanem*

(Received 31 / 5 / 2016. Accepted 31 / 7 / 2016)

□ ABSTRACT □

The aim of this study is conducting a comparison between the internal law of the Syrian basic education schools and the corresponding law in French schools in order to determine the extent to which each law is consisting with total quality management principles, so as to benefiting from French experience in this field. To achieve this aim, a comparative approach is adopted. The results showed that the Syrian internal law has not been designed according to the total quality management principles intentionally, where it focused on some principles and ignored others. For example, it focused on matching student's need as beneficiary, but ignored both graduate's need for work and marketplace itself as beneficiary. In addition, the internal law did not give sufficient importance to supporting top management principle to achieve quality. In contrary, the corresponding French law focuses on the total quality management principles intentionally. Despite not having exactly the same names as mission, the vision and quality councils, even though they are incorporated in the content. It is suggested that there is a need to benefit from strength points in the French law taking into account the Syrian conditions.

Key words: Total Quality Management (TQM), Basic education internal law in Syria, guiding and programming law of rehabilitating public school in France.

*Assistant Professor, Department of curricula and teaching methods, Faculty of Education, Tishreen University, Lattakia, Syria.

مقدمة:

أطلق شعار "التربية للجميع" منذ عدة عقود في أغلب دول العالم ومنها سورية وطبق بأشكال مختلفة حسب الإمكانيات المادية والبشرية لكل دولة، وقد ارتبط هذا الشعار بمفهوم ديمقراطية التعليم عموماً، حيث تم في معظم الدول تأمين تعليم إلزامي ومجاني في مرحلة التعليم الأساسي. وقد رافق ذلك الكثير من التحديات، فقد طبقت ديمقراطية التعليم من ناحية كمية أي تم بالفعل تأمين تعليم إلزامي ومجاني (لجميع)، ولكن لم تستطع المدرسة أن تقدم تعليماً يتناسب مع جميع مستويات التلامذة ويراعي الفروق الفردية بين المتعلمين، ولم تستطع في أغلب دول العالم تأمين تعليم للطبقات الفقيرة بنفس الدرجة التي يؤمن بها للطبقات الغنية، وبقيت المدرسة عاملاً مساهماً في الفرز الاجتماعي. وبقيت نسبة لا بأس بها تخرج من التعليم الإلزامي بدون أي تأهيل للحياة المهنية، مما يجعلهم غير قادرين على الاندماج في سوق العمل وتأمين حياة كريمة ... إلخ.

وتلعب الإدارة دوراً هاماً في التخطيط السليم للوقاية من تلك المشكلات والعمل على حلها إن وجدت "فقد تحول الحديث في الآونة الأخيرة من الإدارة إلى الريادة، ومن السيطرة المهنية والإدارية إلى سيادة العميل، ومن زيادة كمية المخرجات إلى تحسين جودة الخدمات، ومن تقييم مدى سلامة الإجراءات إلى المساءلة عن النتائج ومستويات الأداء" (معزب، 2006، ص 1). وهذه المفاهيم مستقاة من إدارة الجودة الشاملة (Total Quality Management واختصاراً: TQM) التي وجدت فيها العديد من الدول الحل لكثير من مشكلاتها. فمنذ أن صدر القانون الموجه للتعليم والتربية في فرنسا عام 1989 كان الخيار واضحاً بالتوجه نحو تطبيق إدارة الجودة الشاملة بشكل مدروس وهادف، إن الأهداف التي نريد تحقيقها في مطلع العام الدراسي 1989 هي: تطوير التربية والتأهيل والحصول على أكبر قدر من المنخرطين والمشاركين في مشروع الجودة " (Massard, 1990, 10). حيث أن "بلوغ مرمى الجودة وإدراك غايتها يتطلب تهيئة بيئة مناسبة، حتى تؤتي ثمارها المرجوة، وهذا يقتضي توفير عدداً من المتطلبات، كتوفير بيئة تشريعية تعزز وتحفز جودة التعليم" (المرسي، 2011، ص 2). والمسؤول عن توفير هذه البيئة التشريعية هو الإدارة التربوية، فالتشريع الجيد "يتطلب ممن يعمل في صياغة القوانين العمومية والتجرد والالتزام، كما تتطلب اللغة القانونية الوضوح والإيجاز والدقة في اختيار الألفاظ والأحرف والعبارات واستخدام نفس المبنى لنفس المعنى" (الصنديد، 2012). ومن الضروري أن تكون هذه التشريعات واضحة ومحددة في نفس الوقت (مصطفى، 2005، ص 333).

فطبيق إدارة الجودة الشاملة يحتاج إلى دعم ووقنعة تامة لتطبيقه، وكذلك إلى قانون يدعم أو على الأقل لا يتعارض مع المفاهيم الأساسية التي يركز عليها. و"من المؤكد أن وجود سياسة معروفة ومعلنة يضمن قدراً كبيراً من الاتساق بين السلوك الإداري والتربوي داخل المدرسة. ومن الطبيعي أن تكثر الاجتهادات وتتضارب المبادرات مع غياب الاستراتيجية أو الخطة التي يفترض أن ترسمها السلطة العليا في المؤسسة ويعمل على تنفيذها الجهازان الإداري والأكاديمي في المدرسة" (وهبه، 2006، ص 15). وقد بينت دراسة المرسي أن اعتناق نهج الجودة في التعليم يتطلب تهيئة البيئة التشريعية المناسبة، وذلك عن طريق إصدار قانون موحد يحكم كافة مؤسسات التعليم المطلوب رفع سويته. وضرورة مراجعة التشريعات الحاكمة لمؤسسات التعليم دورياً، لتعديلها بما يتناسب والتطورات الجديدة التي يمكن أن تطرأ على منظومة التعليم والمجتمع. واتباع منهج الصياغة المرنة حيال التشريعات الحاكمة لمؤسسات التعليم (المرسي، 2011، ص 26). لكن رغم أهمية القوانين والتشريعات التربوية كما تبين سابقاً، نجد العديد من الدراسات التي تناولت النظام التعليمي ككل ومقارنته مع نظم التعليم في بلدان أخرى، إلا أننا نلاحظ ندرة في

الدراسات التي تناولت الجودة في القرارات والتشريعات في المجال التربوي، أو مقارنتها مع نظيراتها كنصوص قانونية في بلدان أخرى. لذا وجدنا أنه من الضروري القيام بدراسة مقارنة للنظام الداخلي لمدارس التعليم الأساسي في سورية مع النظام المقابل له في فرنسا وتحديد النقاط التي تتوافق مع مبادئ إدارة الجودة الشاملة في كلا النصين.

الإشكالية العلمية في الدراسة

تعاني نظم التعليم في معظم دول العالم المتقدمة منها والنامية كما في سورية العديد من المشاكل، منها ما يتعلق بازدياد عدد الملتحقين بالتعليم، في كافة مراحله وما يتطلبه من زيادة عدد المباني وزيادة عدد المعلمين كل ذلك في ظل شح الموارد المادية المتوفرة، ومنها ما يتعلق بعدم قدرة المدرسة على مواكبة التطورات في مختلف ميادين الحياة، ورغم أن إعلان بيروت للتعليم العالي في الدول العربية كان قد أكد على أهمية جودة مخرجات التعليم منذ عام 1998، وطلب من "جميع أنظمة ومؤسسات التعليم بمستوياتها أن تعطي الأولوية لضمان جودة البرامج والتدريس والمخرجات والإجراءات والمقاييس اللازمة لضمان النوعية، لكي تتماشى مع المتطلبات العالمية دون الإخلال بالخصوصية لكل قطر أو مؤسسة أو برنامج" (Unesco, 1998, 6-7)، إلا أن هذه المشكلات لم يتم حلها، وهذا ما أكدته العديد من الدراسات كدراسة الشلبي (2010) ودراسة سلام وآخرون (2007) التي أظهرت "عجز التعليم في الدول العربية عامة عن تحقيق العدالة الاجتماعية، أو الوصول إلى الطبقات المحرومة، بالإضافة إلى الانفصال عن عالم العمل، ولا يزال التوجه منصباً على التوسع الكمي على حساب الالتفات لمسائل النوعية وضبط إجراءاتها على كافة المستويات". ومن المؤكد أن رقابة الجودة الخارجية لا تسهم كثيراً في تحقيق أغراض التحسين الداخلية، وتحتاج المؤسسة التعليمية إلى تطوير أساليب إدارة الجودة لديها... فإذا أرادت المدارس تعظيم دور الرقابة على عملها يتعين عليها تحديد جدول أعمال للجودة قبل أن يضعه لها آخرون (freeman, 1994, 23). وفي الواقع إن حل هذه المشكلات أو الإسهام في علاجها يكمن في إصلاح وتطوير العمل الإداري التربوي، فالإدارة هي المسؤول الأول عن النجاح أو الفشل، ويتوقف النجاح في تحقيق الأهداف بدرجة كبيرة على فاعليتها وقدرتها على مواكبة التطور وتطبيق النظريات الحديثة والاستفادة من التجارب الناجحة، وقيادة التطوير بما يتناسب مع الظروف والتغيرات التي تحيط بالنظام التربوي، فارتفاع تكلفة التعليم، وسوء نوعية بعض المخرجات التعليمية، وضعف ارتباطها بسوق العمل الذي يؤثر سلباً على معدلات التنمية، قد أدى إلى الاهتمام بضبط جودة التعليم وفق مبادئ إدارة الجودة الشاملة (العدواني، 2013، ص 10-11). لذا "يمكن تقديم إدارة الجودة الشاملة كنظرية عامة شاملة في الإدارة وملائمة جداً لسير عمل المؤسسة المدرسية" (BAILLY et al, 1998,128).

ونظراً لأهمية مرحلة التعليم الأساسي التي تعتبر -كما يدل اسمها- الأساس الذي تبنى عليه المراحل اللاحقة والتي يفترض أن تقدم الحد الأدنى من المعارف والمهارات والقيم للفرد ليكون قادراً على تأمين حياة كريمة والتكيف مع المجتمع، هذه المرحلة التي تؤهل جميع الطلاب وتحكم على حياتهم العلمية والمهنية والاجتماعية المستقبلية. وكون النظام الداخلي لمدارس مرحلة التعليم الأساسي يشكل المرجع الأساسي الذي يحكم جميع العمليات في هذه المرحلة وله دون شك أثر كبير على جميع مكوناتها وعملياتها وعلى سير العملية التربوية التعليمية ككل في سورية وجودة مخرجاتها. وكون فرنسا كانت السبقة في هذا المجال، وجدنا أن القيام بدراسة مقارنة للنظام الداخلي لمدارس مرحلة التعليم الأساسي والقانون المقابل له في فرنسا في ضوء مبادئ إدارة الجودة الشاملة المتمثلة بـ : (القيادة الفعالة- إدارة المعلومات وتنظيمها- التخطيط الاستراتيجي- التحسين والتدريب المستمر- التركيز على رضا المستفيد- العمل بفريق والمشاركة الجماعية- الوقاية من الأخطاء- تقدير واحترام العاملين وتحفيزهم - التقييم مع التغذية الراجعة- دعم الإدارة

العليا) قد يساعد في تفسير أسباب بعض المشكلات التي يعاني منها نظامنا التعليمي ويسلط الضوء على نقاط القوة في القانون الفرنسي الخاص بالتعليم الأساسي للاستفادة منها بما يتناسب مع واقعنا.

أهمية البحث وأهدافه:

تأتي أهمية الدراسة من كونها تساهم في لفت نظر المسؤولين والمهتمين إلى أهمية تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم، نظراً لأن تطبيقها قد يساهم في زيادة إنتاجية المتعلمين، ويعمل على تحسين أداء القائمين بالتدريس، وعلى تقليل الأخطاء في العمل العلمي والإداري وبالتالي خفض التكاليف المادية، كما يعمل على توفير الامكانيات والتسهيلات اللازمة لإنجاز العمل، ويراعي بشكل مباشر احتياجات المستفيدين ويربطها باحتياجات سوق العمل، وترابط الأداء حيث تداخل العمل الجماعي مع القيادة الفعالة مع الرؤية المشتركة يؤدي إلى جودة المنتج التعليمي.

كما تأتي أهمية هذه الدراسة من كونها تتطرق لموضوع هام، نادراً ما تتعرض له الدراسات رغم أهميته وهو القانون الذي يحكم التعليم الأساسي في سورية، ومقارنته مع القانون المقابل له في فرنسا كبلد متطور في هذا المجال، ويمكن الاستفادة من نقاط القوة فيه بهدف المساهمة في حل مشكلات نعاني منها، وفهم أسباب تطورهم حيث تشكل التربية البعد الأهم في تطوير المجتمع إنسانياً ومادياً. كما يمكن أن تساهم هذه الدراسة في لفت نظر المسؤولين إلى أهمية وضروة التفكير في تطوير القوانين التي تحكم التربية والتعليم والنظام الداخلي للتعليم الأساسي في سورية بشكل خاص، لما له من أثر على جودة جميع العمليات التي تتم في المدرسة. وقد تساهم هذه الدراسة في إغناء المعرفة العلمية في مجال صياغة القوانين التي تحكم التعليم وفي مجال الجودة في التعليم وإدارته وتطلع المهتمين بهذا المجال على تجربة فرنسا والمساعدة في تحديد موقع سورية مقارنة فيها.

وتهدف هذا الدراسة إلى تحديد نقاط القوة الموجودة في القانون الفرنسي (قانون التوجيه والبرمجة لإعادة تأسيس مدرسة الجمهورية الساري المفعول) مقارنة بالنظام الداخلي لمدارس مرحلة التعليم الأساسي في سورية ، وذلك من منظور مبادئ إدارة الجودة الشاملة ومدى التوافق معها. ومحاولة تقديم مقترحات للاستفادة من نقاط القوة الموجودة في القانون الفرنسي، وتلافي نقاط الضعف في القانون السوري المدروس بما يتناسب مع ظروف بلدنا سورية. وبمعنى آخر تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة عن السؤال الرئيس التالي: - ما هي نقاط القوة في القانون الفرنسي (قانون التوجيه والبرمجة لإعادة تأسيس مدرسة الجمهورية الساري المفعول) مقارنة بالنظام الداخلي لمدارس التعليم الأساسي في سورية من منظور مبادئ إدارة الجودة الشاملة ؟

منهجية البحث:

تم استخدام المنهج الوصفي المقارن: وهو المنهج المناسب لمعالجة موضوع الدراسة الحالية وسيتم ذلك من خلال: المدخل الوصفي التفسيري: بهدف وصف كل من النظام الداخلي لمدارس التعليم الأساسي السوري ومقابله الفرنسي وذلك في ضوء مبادئ إدارة الجودة الشاملة و ظروف البلد وأوضاعه، والمدخل التحليلي المقارن: بهدف تحليل عناصر الدراسة، وتوضيح إمكانية الاستفادة من نقاط القوة في القانون الفرنسي وتلافي نقاط الضعف في النظام الداخلي لمدارس مرحلة التعليم الأساسي السوري.

إجراءات الدراسة: بعد قراءة الأدبيات التي أمكن توفيرها، تم تحديد مبادئ إدارة الجودة الشاملة التي شكلت القاعدة للدراسة المقارنة بين النظام الداخلي لمدارس التعليم الأساسي ونظيره الفرنسي . وقد تمت الدراسة وفق الخطوات الأربع التي حددها بيرادي لإجراء البحث المقارن الآتية:

الوصف: وهو الخطوة الأولى في أي بحث مقارن: تم فيها جمع المادة التربوية من مصادر أولية وثانوية. ثم التفسير: تم فيه تقييم النظام الداخلي لمدارس التعليم الأساسي في سورية في ضوء الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتاريخية للبلد. ثم المقابلة: تم فيها مقابلة النظام الداخلة للتعليم الأساسي في سورية مع نظيره في فرنسا، وتحديد أوجه التشابه والاختلاف من أجل الوصول إلى فرض يساعد على التحليل المقارن، فالمقارنة لا تنيسر دون الوصول أولاً إلى إطار مشترك أو أرضية مشتركة يمكن أن تقوم عليها المقارنة أو ما يسميه بيرادي " معيار المقارنة " وهو في هذه الدراسة مدى التوافق مع مبادئ إدارة الجودة الشاملة. وأخيراً المقارنة: حيث تم القيام بالمقارنة ومعالجة المادة التي جمعت عن البلدين في ضوء المعيار المشترك الذي تم التوصل إليه في الخطوة الثالثة، وذلك بهدف التوصل إلى نتائج موضوعية.

حدود الدراسة: تم القيام بالدراسة في الفترة بين 12 / 1 / 2016 و 26 / 5 / 2016

الحدود العلمية: تناولت الدراسة نص النظام الداخلي لمدارس مرحلة التعليم الأساسي السوري ومقارنته مع نص قانون التعليم الفرنسي المقابل له، وذلك في ضوء مبادئ إدارة الجودة الشاملة التالية: القيادة الفعالة، وإدارة المعلومات وتنظيمها، والتخطيط الاستراتيجي، والتحسين والتدريب المستمر، والتركيز على رضا المستفيد، والعمل بفريق والمشاركة الجماعية، والوقاية من الأخطاء، وتقدير واحترام العاملين وتحفيزهم، والتقييم مع التغذية الراجعة، ودعم الإدارة العليا.

مصطلحات الدراسة

إدارة الجودة الشاملة: يعرفها معهد الإدارة الفيدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية بأنها " تأدية العمل على نحو صحيح من المرة الأولى لتحقيق الجودة المرجوة بشكل أفضل وفاعلية أكبر، في أقصر وقت ممكن، مع الاعتماد على التقييم المستمر للمستفيدين من خدمات ومنتجات المنظمة لمعرفة مدى تحسن الأداء. ورد في (الخطيب، 2006، ص35).

النظام الداخلي لمدارس مرحلة التعليم الأساسي السورية: هو القانون الصادر عن وزارة التربية في الجمهورية العربية السورية بالقرار رقم 443 / 13 / 2015 وتاريخ 23 / 8 / 2015

قانون التعليم الفرنسي هو القانون الصادر بالقرار رقم 595 - 2013 الصادر بتاريخ 8 تموز 2013 المعروف باسم قانون التوجيه والبرمجة لإعادة تأسيس مدرسة الجمهورية في فرنسا المنشور في الجريدة الرسمية بنفس التاريخ.

الدراسات السابقة

دراسة محمد (2012) بعنوان دور التعليم للجميع في تطوير التعليم الأساسي في سورية ومصر وفرنسا:

دراسة مقارنة (مصر): هدفت الدراسة إلى تعرف دور التعليم للجميع في تطوير التعليم الأساسي في كل من سورية ومصر وفرنسا من خلال عرض المبادرات والجهود التي قامت بها الدول الثلاث في مجال التعليم للجميع، والكيفية التي أثر فيها تطبيق التعليم للجميع في تطوير التعليم الأساسي، وذلك من خلال: مقارنة مبررات تبني التعليم للجميع، والسلم التعليمي والسياسة الوطنية المتبعة في النظام التعليمي، والجهود المطبقة في تحقيق أهداف التعليم للجميع في الدول

الثلاث، واستخدمت الدراسة منهج برابان هولمز المقارن، واشتملت العينة على دور التعليم للجميع في كل من سورية ومصر وفرنسا كحدود مكانية، خلال الفترة الواقعة بين 1990 و2010 كحدود زمنية. وأخيراً وضعت الدراسة تصوراً مقترحاً لدور التعليم للجميع في تطبيق التعليم الأساسي في سورية .

دراسة المرسي (2011) بعنوان دور التشريع في تعزيز وتحفيز جودة التعليم العالي (الأردن): هدفت الدراسة

إلى بيان أهمية دور التشريع في تعزيز وتحفيز جودة التعليم العالي، ذلك أن بلوغ غاية الجودة في التعليم - أيًا كان مستواه - يعد التحدي الرئيس لبلوغ، أو تقليل هوة الفجوة العلمية، بين دول العالم الثالث والدول المتقدمة. كما هدفت الدراسة إلى رصد أوجه القصور والنقص في البنية التشريعية الراهنة في بعض البلدان العربية، والتي تعيق تحفيز وتعزيز الجودة، واقتراح الحلول المناسبة من أجل إزالة هذه العراقيل، ومعالجة أوجه القصور، واستكمال النقص فيها. لتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بدراسة مقارنة لأربعة بلدان عربية (مصر والسعودية والعراق والأردن). وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: أن هناك بطء في اعتناق نهج الجودة في التعليم العالي في مصر، قد يكون مرده إلى عدة أمور منها الجانب التشريعي، فجمود وقدم، وكثرة التشريعات الحاكمة، وعدم وجود تشريع موحد للتعليم. وإن إقدام مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية على نهج الجودة مرده إلى مرونة التشريعات، ووجود تشريع موحد للتعليم العالي الحكومي. وإن اعتماد نهج الجودة في مؤسسات التعليم العالي في المملكة الأردنية الهاشمية، بتوره حداثة التشريعات الحاكمة لمؤسسات التعليم العالي، ووجود تشريع موحد للتعليم العالي. وأن تأخر العراق في اللحاق بركب الجودة يعود إلى الظروف القاسية التي تعرض لها هذا البلد. وأوصت الدراسة بضرورة استحداث معيار جديد ضمن معايير الجودة، تحت مسمى معيار التشريعات المنظمة والمطبقة في المؤسسة التعليمية. وضرورة إشراك كافة مؤسسات التعليم ذات العلاقة في إعداد مشروع التشريع الموحد. وضرورة وجود لوائح داخلية للجودة في المدارس.

دراسة شيهاني وطارق (2010) بعنوان إمكانية تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي، دراسة

استطلاعية لتجارب عالمية (الجزائر): هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على متطلبات ومعوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي من خلال التركيز على دراسة بعض التجارب العالمية في هذا المجال (جامعة جرفث الاسترالية، جامعة نورث ويست ميسوري أستراليا، جامعة ويسكنسون) باعتبار نظام إدارة الجودة الشاملة أسلوباً لتحسين النظام التعليمي وتطويره. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: جاء تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة نتيجة الحاجة إلى أسلوب إداري حديث يتناسب مع سرعة نمو المعلومات والمعارف والتقدم التقني، وانتشار مفهوم الإدارة الديمقراطية، كل ذلك بحاجة إلى فلسفة إدارية تؤمن بالمشاركة والتمكين والتحسين المستمر، والاعتراف بأهمية المستفيد من العمليات والخدمات. لكن نجاح تطبيق إدارة الجودة الشاملة مرهون بتوفير متطلباتها، وأن هناك حاجة ماسة إلى تجديد إدارة مؤسسات التعليم العالي وتحديثها لكي تكون قادرة على مواجهة التحديات. وأوصت الدراسة بضرورة الاستفادة من التجارب العالمية في تطبيق إدارة الجودة الشاملة، وبضرورة نشر ثقافة الجودة الشاملة من خلال تدريب وتأهيل الكوادر الإدارية.

دراسة خضير (2007) بعنوان درجة معرفة وتطبيق إدارة الجودة الشاملة في مديريات التربية والتعليم

الفلسطينية من وجهة نظر العاملين: هدفت هذه الدراسة إلى تعرف واقع معرفة وتطبيق إدارة الجودة الشاملة في مديريات التربية والتعليم الفلسطينية من وجهة نظر العاملين فيها، وذلك وفقاً لمتغيرات الجنس والخبرة والمؤهل العلمي والمركز الوظيفي، ولتحقيق ذلك وزعت استبانة على عينة من موظفي مديريات التربية والتعليم. وأظهرت النتائج ما يلي: إن درجة معرفة إدارة الجودة الشاملة في مديريات التربية والتعليم الفلسطينية كانت متوسطة وكذلك

درجة تطبيقها وتبين وجود فروق ذات دلالة بين درجة المعرفة ودرجة التطبيق لإدارة الجودة الشاملة من وجهة نظر العاملين فيها ولصالح التطبيق، كما بينت عدم وجود فروق في درجة المعرفة ودرجة التطبيق تعزى لمتغير الجنس ومتغير المركز الوظيفي والمؤهل في جميع مجالات الدراسة. كذلك لم توجد فروق ذات دلالة في درجة المعرفة لإدارة الجودة الشاملة في جميع مجالات الدراسة تبعاً لمتغير الخبرة. بينما كانت الفروق دالة في درجة التطبيق في مجال متابعة العملية التعليمية التعلمية تبعاً لمتغير الخبرة وذلك لصالح أقل من 6 سنوات. وأوصت الدراسة بضرورة اعتماد الوزارة إستراتيجية عامة لتطبيق مدخل إدارة الجودة الشاملة كمدخل للإصلاح والتغيير، والعمل على إعداد الكوادر والقيادات القادرة على قيادة هذا التغيير.

دراسة عسكر ودويبان (2007) بعنوان سورية وفرنسا: التعليم الأساسي واقعاً وتطبيقاً: هدفت الدراسة إلى

إجراء تفاعل متبادل بين النظامين السوري والفرنسي وتقديم اقتراحات لتطوير النظامين التعليميين السوري والفرنسي. اتبعت الدراسة المنهج المقارن لتحقيق أهدافها، وتوصلت إلى النتائج التالية: الإشادة بالمكانة المميزة التي يحتلها حق التعليم الأساسي في سورية نسبة إلى نظيره الفرنسي، حيث أن حق التعليم في سورية قد سما إلى مرتبة الحق الدستوري في حين أن التعليم في فرنسا يقتصر على مرتبة الحق القانوني والذي يفرض بموجب نصوص القانون المدني. واقتُرحت على النظام الفرنسي إدخال دراسة أول لغة أجنبية في مرحلة سابقة كما هو عليه الحال في سورية. أما فيما يتعلق بالنظام السوري اقتُرحت تحديد سن التعليم الإلزامي بعد دراسة وافية جدية لظروف التحصيل العلمي الاجتماعية والاقتصادية والتربوية في سورية، وإجراء رقابة على عمل ونشاط المدارس والعمل على رفع مستوى المدارس المهنية، وإحداث مدارس مهنية حلقة ثانية...

GHANEM , (2003) Influence, en termes de "qualité" de la loi d'orientation de 1989 sur l'évolution de l'enseignement au niveau des collèges et des lycées

دراسة غانم (2003) بعنوان: تأثير قانون التوجيه لعام 1989 "من منظور الجودة" على تطور التعليم في المرحلتين الإعدادية والثانوية (فرنسا): هدفت الدراسة إلى تعرف أثر تطبيق النقاط الموجودة في القانون الناظم للتعليم والتي تتناسب مع مبادئ إدارة الجودة الشاملة على تطور التعليم. لتحقيق هذه الأهداف تم القيام بتحليل مضمون نص القانون وتحديد الأهداف التي تتناسب مع مبادئ إدارة الجودة الشاملة ثم جمع معطيات من خلال تطبيق استبانة تهدف إلى تعرف أثر تطبيق القانون المذكور على تطور التعليم من وجهة نظر عينة البحث التي شملت مديري المدارس الإعدادية والثانوية والموجهين التربويين في مدينة كان الفرنسية. وقد بينت النتائج أن تطبيق القانون سمح بتطوير وتحسين كل مما يلي: استقلالية الطالب وتوجيهه، إمكانية الحصول على فرصة عمل، والاستفادة من متابعة التأهيل حتى بعد الخروج من النظام التعليمي، متابعة التطورات التكنولوجية والتأهيل للخروج إلى الحياة الاجتماعية وممارسة المواطنة، توزيع الوقت المدرسي والعطل. وفيما يتعلق بالمعلمين: سمح تطبيق القانون بتحسين تأهيلهم من ناحية التكيف مع التطورات في التعليم وتقديم مساعدة للطالب في الأعمال الفردية، وتحسين جودة عمليات الإدارة في المدرسة من خلال تطبيق ما يسمى مشروع المدرسة. أما النقاط التي تبين وجود مشكلات بخصوصها تتلخص بوجود ضعف في: إتقان اللغة الفرنسية من قبل الطلاب، تأهيل المدرسين خاصة في مجال أصول البحث العلمي، مضمون البرامج التي تركز على الكم أكثر من الكيف ولا تترك ما يكفي من الوقت لمتابعة الأعمال الفردية والتعلم الذاتي والبحثي والتعلم التعاوني أو الفردي. ولم يتبين وجود فروق تعود لمتغيري الجنس والعمر لكن وجدت فروق تعزى لمتغيري المرحلة الدراسية والوظيفة.

تعقيب على الدراسات السابقة

نلاحظ أن الدراسات السابقة أكدت على أهمية وجدوى تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم لكن هذه الدراسات طبقت في بيئات مختلفة. وتتفق هذه الدراسة مع دراسة محمد في كونها تناولتا التعليم الإلزامي في كل من سورية وفرنسا وكذلك اعتمدتا المنهج المقارن لكن اختلفت الدراسة الحالية عن دراسة محمد في كونها تناولت القانون الناظم للتعليم في كلا البلدين من منظور مبادئ إدارة الجودة الشاملة واختلف الزمان وتغيرت القوانين والنظم بعد الدراسة السابقة. وتشارك الدراسة الحالية مع دراسة شيهاني وطارق في اتباع المنهج الوصفي المقارن وفي تناول موضوع الجودة في التعليم وتختلف عنها في المرحلة المدروسة حيث تتناول الدراسة الحالية التعليم الأساسي وليس العالي كما تتناول القانون الناظم للتعليم بشكل خاص. كما تتفق الدراسة الحالية مع دراسة المرسي في كونها تناولت التشريع والقانون الناظم للتعليم وفق فكر إدارة الجودة الشاملة وتختلف معها في المرحلة التي تناولتها. كما تتفق مع دراسة عسكر ودويبان في تناولها للقانونين السوري والفرنسي ومقارنتهما لنفس المرحلة وتختلف معها في كون القانونين المدروسين في الدراسة الحالية قد تغيرا حيث صدرت قوانين جديدة بعد تاريخ الدراسة السابقة إضافة إلى أن الدراسة الحالية تقارنها من منظور الجودة. كما تتفق هذه الدراسة مع دراسة غانم في تناولها للقانون الفرنسي ودراسته وفق مبادئ إدارة الجودة الشاملة لكنها تختلف عنها في الزمان حيث تغير القانون الذي درس في دراسة غانم كما تختلف في المنهج حيث تتبع الدراسة الحالية المنهج الوصفي المقارن وتتناول مرحلة التعليم الأساسي كاملة وليس فقط التعليم الإعدادي وأضافت إليها المقارنة مع سورية. وتتفق هذه الدراسة مع دراسة خضير في تناولها موضوع الجودة في التعليم وفي نفس المرحلة الدراسية إلا أنها تختلف عنها في كون الدراسة الحالية تتناول القانون الناظم للتعليم بشكل خاص ومقارنته مع نظيره الفرنسي وليس من وجهة نظر العاملين. وبالتالي تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في موضوعها وطريقة معالجتها له والزمان والمكان الذين تمت بهما، وتتفق معها في تناولها لموضوع إدارة الجودة الشاملة في التعليم بشكل عام.

الدراسة النظرية:

يعرف رودز (Rhodes) **الجودة الشاملة في التربية** بأنها عملية استراتيجية إدارية تركز على مجموعة من القيم وتستمد طاقة حركتها من المعلومات التي توظف مواهب العاملين واستثمار قدراتهم الفكرية في مختلف مستويات التنظيم على نحو إبداعي لضمان تحقيق التحسن المستمر للمنظمة (Rhodes, 1992, 12).

فوائد تطبيق الجودة في التعليم: لتطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم فوائد عديدة منها ما يعود بالنفع على المجتمع بشكل عام، كالتغيرات السلوكية والشخصية لدى المخرج التعليمي المباشر وهو الطالب، والمتمثلة في القيم، والولاء للوطن، والانتماء والدافعية والإنجاز وتحقيق الذات. والتغيرات الثقافية والاقتصادية والتقنية والاجتماعية والسياسية. إضافة إلى اكتشاف مصادر الهدر سواء مالياً أو بشرياً أو إدارياً، وتقدير معدلاتها وأثرها في كفاءة التعليم الداخلية والخارجية. وتطوير التعليم، من خلال تقييم النظام التعليمي وتشخيص أوجه القصور الموجودة فيه، وضبط فعلي لجودة الخدمة التعليمية. ومنها ما يعود بالنفع على الطالب كالقدره على اكتشاف المعرفة بنفسه، والقدره على التحليل والتركيب والتقويم من خلال أساليب التعلم المناسبة. والاحتفاظ بالمعرفة لمدى طويل. والقدره على تطبيق ما لديه من معارف في حل المشكلات، ومجاهاة المواقف المختلفة التي يتعرض لها. بالإضافة لنقل معرفته للآخرين ورغبته في التعلم، والاستعداد للتعلم مدى الحياة (العدواني، 2013، ص11).

وصف عام لنظام التعليم في فرنسا مقارنة بسورية :

يبدأ السلم التعليمي في فرنسا من مرحلة رياض الأطفال ويبدأ الأطفال الالتحاق بها من عمر السنتين ونصف (أكثر من 99% من الأطفال البالغين الثالثة من العمر مسجلون فيها رغم أن التعليم فيها غير إلزامي) والحكومية منها مجانية، أما الخاصة فيسدد الأهل مصاريف الدراسة فيها. وتهدف إلى تحقيق النمو الشامل للطفل، وتهيئته للمدرسة الابتدائية، ويتم التركيز فيها على التمكن من اللغة، أي تعلم الكلام، والتركيب اللغوي والتدريب على الكتابة، وفيها ينمي الطفل أحاسيسه وخياله وقدراته الإبداعية حيث تحتل التربية الفنية مكاناً هاماً في رياض الأطفال.

التعليم الابتدائي: وهو إلزامي ومجاني لجميع الأطفال الفرنسيين والأجانب اعتباراً من سن 6 سنوات حتى سن الحادية عشرة. تتضمن المرحلة الابتدائية خمسة صفوف موزعة على حلقتين : حلقة التعليم الأساسي، وتتضمن فئة الخمس سنوات من رياض الأطفال والسنة أولى والثانية من المرحلة الابتدائية (تقابل فئة الخمس سنوات من الرياض والصف الأول والثاني في سورية). ثم حلقة التوسع، وتضم السنوات الثلاث الأخيرة في المرحلة الابتدائية (تقابل الصفوف الثالث والرابع والخامس في سورية). وتحدد ساعات الدراسة الأسبوعية بست وعشرون ساعة، وتمارس أنشطة رياضية وفنية وثقافية خارج تلك الساعات. ويوجد في أغلب المدارس الفرنسية مطعم مدرسي تنظمه البلدية أو جمعيات خاصة، كما توجد خدمة دراسات موجهة تحت إشراف معلم توفر غالباً للأطفال الذين يعمل أهلهم. ولدى مدير المدرسة في هذه المرحلة الحرية- بعد التشاور مع مجلس المدرسة- في تحديد الخطة الدراسية لبعض المواد حسب ظروف المدرسة وإمكاناتها وحاجات التلاميذ، (تحدد الخطة الدراسية في سورية من قبل وزارة التربية فقط).

المرحلة الإعدادية: يبدأ التعليم فيها بقاعدة مشتركة لجميع التلاميذ في سنوات التعليم الأربعة الأولى (تقابل الصفوف السادس والسابع والثامن والتاسع في سورية)، ثم ينتهي بالمرحلة الثانوية التي تضم ثلاثة أقسام : الثانوية العامة، الثانوية التقنية، الثانوية المهنية. ويعطى الطلاب في المرحلة الإعدادية تعليماً عاماً بما فيه جوانب ما قبل المهنية من تهيئة وإعداد وتوجيه للحياة المهنية. والطلاب الذين لا يستطيعون اجتياز حلقة التوسع يدخلون في برامج خاصة هي عبارة عن دراسة عامة لمدة سنتين ودراسة مهنية تتراوح بين 1-4 سنوات. وتقوم هذه المرحلة على ثلاث حلقات هي: حلقة المراقبة والتكيف مع التعليم الثانوي ممثلة بالصف السادس وحلقة التوسع ممثلة بالصفين الخامس والرابع (تقابل في سورية السابع والثامن) وحلقة التوجيه ممثلة بالصف الثالث (التاسع في سورية). أما تنظيم البرنامج الدراسي الأسبوعي فهو خاص بكل مدرسة إعدادية، حيث تحصر كل مدرسة على توزيع متوازن بين المواد، وتوزيع وقت التعلم على 5 أيام أو 6 أيام، كما يقضي التنظيم بتوقف الدراسة بعد ظهري الأربعاء والسبت علماً بأن يوم الأحد عطلة. بينما في سورية تحدد وزارة التربية تنظيم الوقت المدرسي وليس المدرسة. وتقدم المدارس الإعدادية برامج دراسية خاضعة للمراقبة-دراسات موجهة- خارج ساعات الدروس حيث يتمكنون من القراءة والعمل تحت إشراف مراقبين (غير موجود في سورية). وتهتم بالتوجيه التربوي الهادف إلى مساعدة كل تلميذ طيلة فترة دراسته على القيام عن دراية باختياراته الدراسية والمهنية، حيث يعرض على الطلاب اعتباراً من الصف الرابع (السابع في سورية) طريقان: الطريق العام، والطريق التقني (بينما في سورية فالمسار واحد للجميع حتى نهاية التعليم الأساسي). يوافق الصف الثالث (التاسع في سورية) من المرحلة الإعدادية حلقة التوجيه، حيث تتوفر ثلاث إمكانات للتلميذ بعد أن ينهي هذا الصف، وهي كما يلي: 1- الصف الثاني (العاشر في سورية) العام أو الصف الثاني التقني، وهذا يؤديان إلى شهادة ثانوية عامة أو تقنية على الترتيب. 2- الصف الثاني (العاشر في سورية) المهني، المؤدي إلى شهادة الدراسات المهنية

bep وهذا المجال يسمح لاحقاً للتلاميذ بالحصول على شهادة ثانوية مهنية أو تقنية . 3- السنة الأولى التحضيرية للشهادة الأهلية المهنية (cap) .

وبعد أن ينهي الطالب الصف الثاني أو التقني يوجه للخيارات التالية : ثلاثة فروع في الثانوية العامة : أ- الفرع الأدبي. ب- الفرع الاقتصادي والاجتماعي . ج- الفرع العلمي . وهناك أربعة فروع تقنية : أ- فرع العلوم التقنية للقطاع الثالث. ب- فرع العلوم التقنية الصناعية . ج- فرع علوم وتقنيات المختبر . د- فرع العلوم الطبية والاجتماعية . بإمكانه أيضاً أن يحضر شهادة دراسة ثانوية تقنية خاصة مثل الفندقية، الفنون التطبيقية، تقنيات الموسيقى والرقص، تقنية زراعية، أو تحضير شهادة دراسة تقنية تمنح تأهيلاً متخصصاً في ميدان معين، ينخرط في مجالات العمل بعدها أو يواصل دراسته في فروع التقني العالي للاختصاص نفسه . ويتم في بداية الصف الثاني (العاشر في سورية) توجيه التلاميذ، من خلال تقويم لجميع التلاميذ في ثلاث مواد أساسية هي: اللغة الفرنسية، الرياضيات، اللغة الحية الأولى . ويقوم مجلس الصف بتقديم مقترحاته لاختيار الطالب لفروع الصف الأول (الحادي عشر في سورية) وقبلها يستقبل رغبات الطلاب وعائلاتهم بهذا الخصوص، ويمكن للعائلة الاعتراض أمام لجنة متخصصة في حال عدم الاتفاق مع قرار مجلس الصف على الفرع المقترح . (بينما في سورية لا يوجد توجيه فعلي ويحدد مسار الطالب وفقاً لدرجاته في امتحان التعليم الأساسي).

أما الأهداف الأساسية للتعليم في فرنسا فقد حددت في قانون (Loi Jospin, 1989) وتم التأكيد عليها في النشرة الرسمية لوزارة التربية رقم 7 التي وردت في (Lesieur, 2000, 5) فهي: - أن يتمكن كل طالب من أن يؤسس بالترتيب توجهه الخاص - أن يحصل كل طالب على الأقل على مستوى معترف به من التأهيل المهني. - أن يصل أربع أطفال من أصل خمسة إلى مستوى الثانوية. - كل الحاصلين على شهادة ثانوية يقبلوا في التعليم العالي إن رغبوا بذلك. - أن يفتح التعليم أكثر على التعاون الدولي والأوروبي.

النتائج والمناقشة

وصف عام للنظام الداخلي لمدارس التعليم الأساسي في سورية: صدر هذا النظام عن وزارة التربية بالقرار رقم 443 / 13 تاريخ 23 / 8 / 2015 م ويتألف من أربعة عشر فصلاً تتضمن 110 مواد في 35 صفحة. وقد جرى فيه بعض التعديلات عن النظام السابق رقم 3053 / 443 وتاريخ 2 / 9 / 2004 أهمها إعادة ضم الصفين الخامس والسادس إلى الحلقة الأولى من التعليم الأساسي وما ينتج عن هذا التعديل من اختلاف في مهام لأعضاء الهيئة التعليمية والإدارية، وتمت إضافة المادة 6 الخاصة بالمدارس الريفية، وكذلك تصنيف الإعاقات إلى: خفيفة تقبل في المدارس كافة، ومتوسطة تقبل بموجب تقرير لجنة مختصة، وشديدة تحال إلى مديرية الشؤون الاجتماعية لإلحاقهم بمعاهد ومراكز متخصصة. كما تم إجراء بعض التعديلات بخصوص الانتقال والنجاح والرسوب فوردت المساعدة بمنح بعض الدرجات، وأصبحت الدرجة 7 تعطى تقدير وسط بدلاً من جيد كما كان في السابق... إلخ، وأضيف مقرر التربية المهنية في الصفين الخامس والسادس وتعديلات أخرى لا مجال لذكرها جميعاً هنا.

يبدأ النظام الداخلي للمدارس بتعريف مرحلة التعليم الأساسي والحلقة الأولى والثانية للتعليم الأساسي ثم تعريف مدرسة الصفوف المجمع، والامتحان الفصلي والتلميذ المتسرب وتشكل هذه التعاريف المادة 1 من هذا النظام، ثم الفصل الأول: ويتضمن أهداف مرحلة التعليم الأساسي (مادة واحدة)، والفصل الثاني: سير الدراسة في مرحلة التعليم الأساسي (5 مواد)، والفصل الثالث: شروط القبول (10 مواد)، والفصل الرابع: الدوام والعطل الرسمية (مادتان)، الفصل

الخامس: مواد الدراسة (مادة واحدة)، فالفصل السادس: في الاختبار والنجاح والرسوب (26 مادة وتأخذ حيز 6 صفحات من أصل 35 صفحة)، فالفصل السابع: الانضباط والمثوبات والعقوبات (5 مواد) الفصل الثامن: الهيئة الإدارية والتعليمية والتدريسية (مادة واحدة) فالفصل التاسع: شروط التكليف بالإدارة في مرحلة التعليم الأساسي (4 مواد)، فالفصل العاشر: واجبات الهيئة الإدارية في مدارس التعليم الأساسي (26 مادة احتلت 10 صفحات من أصل 35 صفحة)، فالفصل الحادي عشر: حقوق وواجبات الهيئة التعليمية في مرحلة التعليم الأساسي (13 مادة)، فالفصل الثاني عشر: في التوجيه وأمانة سر التعليم الإلزامي (مادتان)، فالفصل الثالث عشر: المجالس واللجان المدرسية (7 مواد)، فالفصل الرابع عشر: النشاط المدرسي (6 مواد).

ونلاحظ فيه أن فصل الاختبار والنقل مع فصل واجبات الهيئة الإدارية في مدارس التعليم الأساسي أنتت في المرتبة الأولى من حيث عدد المواد كما أنهما شغلا مساحة تقارب 46% من عدد صفحات النظام، ثم تلاهما فصل حقوق وواجبات الهيئة التعليمية في مرحلة التعليم الأساسي في المرتبة الثانية ثم شروط القبول في المرتبة الثالثة وهذا يدل على التركيز على الإجراءات الإدارية الروتينية، وأن الهدف الأساسي هو ضبط الامتحانات وضبط عمل العاملين من مدرسين وإداريين.

نقاط القوة والضعف في النظام الداخلي لمدارس التعليم الأساسي في سورية : يوجد العديد من نقاط القوة في

هذا النظام منها: وضوح الأهداف وشموليتها لجميع جوانب الشخصية، والتركيز على مفاهيم التربية الحديثة فيها (كالتعلم مدى الحياة والتعلم الذاتي والاهتمام بالبيئة و تنمية التفكير العلمي...إلخ) وهذا يتناسب مع مبدأ تلبية حاجات المستفيد ومبدأ التخطيط الاستراتيجي ومبدأ القيادة الفعالة ومبدأ التحسين والتطوير المستمر، كذلك توحيد آليات العمل ووضوح تفاصيل الإجراءات الإدارية بما يضمن حسن سير العمل التحكم والضبط كتعيين المدرسين ونقلهم وغيره من الإجراءات، وذلك نتيجة وجود مرجعية واحدة (وزارة التربية) لجميع المدارس، وهذا يتناسب مع مبدأ إدارة المعلومات، وتأمين العدالة في التعامل وضبط مستوى التعليم من خلال البرامج الموحدة والامتحانات الموحدة في نهاية التعليم الأساسي. كما يوجد في هذا النظام بعض نقاط الضعف منها: غياب المرونة للقانون واحد مهما كانت الظروف (لكن خلال الأزمة الحالية تم اعتماد بعض المرونة للحالات التي تخص الوافدين كاختبار تحديد المستوى والمنهاج ب)، وعدم ملاءمة البرامج الموحدة لجميع الطلاب وغياب التوجيه والتأهيل المهني للمدرسين بشكل خاص للفئات التي ستخرج من مرحلة التعليم الأساسي دون متابعة الدراسة، وغياب الخطة الواضحة للتحسين والتطوير المستمر للمدرسين، وضعف واضح في مجال التعاون مع المجتمع المحلي، وعدم مراعاة احتياجات سوق العمل، والتركيز الشديد على الضبط والرقابة حيث احتل تحديد واجبات الهيئة الإدارية المرتبة الأولى في عدد المواد وكانت هذه الواجبات تتضمن مسؤوليات إدارية تتعلق بالضبط أكثر منها فنية تهدف إلى التطوير والتحسين.

وصف عام لقانون التوجيه والبرمجة لإعادة تأسيس مدرسة الجمهورية في فرنسا : صدر هذا القانون ونشر

في الجريدة الرسمية الفرنسية تحت الرقم 2013 - 595 بتاريخ 8 تموز 2013 ، وقد عدل القانون السابق له (قانون توجيه وبرنامج لمستقبل المدرسة) الذي صدر بتاريخ 23 نيسان 2005 والذي بدوره عدل قانون التوجيه الخاص بالتربية السابق له ذو الرقم 89 - 486 تاريخ 10 تموز 1989 والذي يعتبر أساس القوانين التي صدرت بعده.

ونجد أن قانون التوجيه والبرمجة لإعادة تأسيس مدرسة الجمهورية الساري المفعول حالياً مؤلف من 89 مادة موزعة كما يلي: المادة الأولى: تبين أن التقرير الذي يحدد آليات ووسائل تطبيق القانون والتوجيهات الخاصة به، مرفقاً في نهاية القانون.

الباب الأول أحكام عامة: ويتكون من ستة فصول كل فصل بدوره يحتوي عدة أقسام وهي كما يلي:

الفصل الأول: مهام و مبادئ التربية: القسم الأول: مبادئ التربية (8 مواد)، القسم الثاني: التربية الفنية والثقافية والرياضية (مادتان)، القسم الثالث: التربية الصحية والمواطنة (مادة واحدة)، القسم الرابع: قاعدة مشتركة من المعارف والمهارات والثقافة (3 مواد)، القسم الخامس: الخدمة التعليمية الرقمية العامة (مادتان)،

الفصل الثاني: إدارة التعليم : القسم الأول: العلاقات مع السلطات المحلية (14 مادة)، القسم الثاني: المجلس الأعلى للبرامج (مادة واحدة)، القسم الثالث: المجلس الوطني لتقييم النظام المدرسي (مادة واحدة)،

الفصل الثالث: محتوى التعليم المدرسي : القسم الأول: أحكام مشتركة (أربع مواد)، القسم الثاني: التدريب على استخدام الأدوات الرقمية (مادة واحدة)، القسم الثالث: التدريب على استخدام الوسائل والموارد الرقمية (مادتان)، القسم الرابع: التربية الأخلاقية والمدنية (مادتان)، القسم الخامس: التعليم في المرحلة الابتدائية (أربع مواد)، القسم السادس: محتوى التعليم في الإعدادية (ثمان مواد)، القسم السابع: البكالوريا (مادتان)،

الفصل الرابع: الأحكام المتعلقة بالمدارس ومؤسسات التعليم : القسم الأول: العلاقة بين المدرسة الابتدائية والإعدادية (مادتان)، القسم الثاني: المدارس الابتدائية (مادتان)، القسم الثالث: المؤسسات المحلية العامة للتعليم (مادة واحدة)، القسم الرابع: تجمعات المؤسسات المدرسية (مادتان)، القسم الخامس: أحكام يمكن تطبيقها على المدارس الخاصة المتعاقدة (مادة واحدة)، القسم السادس: الهندسة المعمارية للمدرسة (مادة واحدة)،

الفصل الخامس: الأنشطة الخارجية عن المناهج الدراسية (مادتان بدون أقسام)،

الفصل السادس: المدارس العليا لمهنة التدريس والتعليم (9 مواد)

الباب الثاني: أحكام متنوعة وانتقالية ونهائية (13 مادة)

نقاط القوة في القانون الفرنسي الخاص بالتعليم:

- مراعاة الفروق الفردية للمتعلمين وإمكاناتهم: حيث يشتمل على مسارات متعددة للتعليم فلا يتبع الجميع نفس المسار وهو بذلك أكثر واقعية. فقد ورد في المادة 13: "التعليم الإلزامي يجب أن يضمن لكل طالب الوسائل اللازمة للحصول على قاعدة مشتركة من المعارف والقدرات والثقافة تساهم فيها جميع الدروس المقدمة أثناء تواجده في المدرسة. تهييء هذه القاعدة الطالب لمواصلة الدراسة، وبناء مستقبل شخصي ومهني والإعداد لممارسة المواطنة". وكذلك المادة 34: "يتم التقييم في التعليم الابتدائي، على أساس قياس التقدم المنجز لكل طالب في اكتساب المهارات والمعارف كما يشجع هذا المنطق في التقييم في التعليم الثانوي". والمادة 47: "التوجيه والتأهيل المقدم للطلاب يأخذ بالحسبان تطلعاتهم وقدراتهم والفرص المهنية المرتبطة بالاحتياجات المتوقعة للمجتمع والاقتصاد والتخطيط. وهي تعزز التمثيل المتوازن للمرأة والرجل بين فروع التعليم المختلفة. 'بهدف تطوير مشروع الطالب للتوجيه التعليمي والمهني وتوضيح خياراته التوجيهية، يقترح لكل طالب مسار فردي خاص من التأهيل والتوجيه واكتشاف العالم الاقتصادي والمهني، طوال فترة تعلمه الإعدادي". وهذا يتناسب مع مبدأ التركيز على حاجات المستفيد في إدارة الجودة الشاملة، (بينما نجد أن المسار واحد للجميع حتى نهاية التعليم الأساسي في سورية).

- إعداد برامج مترابطة بقاعدة مشتركة للمعارف والقدرات والثقافة وضع القانون خطة لوضع برامج منظمة في

شكل أكثر انسجاماً وأكثر تقدماً حيث تستند البرامج الجديدة لمدارس التعليم الإلزامي المصممة على أساس الحلقة على مفهوم جديد، وتسجل ضمن مشروع شامل أكثر مراعاة للفروق الفردية في إيفاعات الاكتساب والتعلم . كل برنامج حلقة منظم في ثلاثة أجزاء متكاملة: الجزء 1: يعرض القضايا الرئيسية وأهداف التأهيل في الحلقة، في المنظور العام للتعليم

الإلزامي والاكْتساب التدريجي لثقافة مشتركة والحصول على الكفاءات والمعارف الأساسية تعرف بالقاعدة المشتركة؛ الجزء 2: يجمع مساهمات حقول الاختصاصات العلمية أو التخصصات ليتم الاكْتساب من كل مجال من المجالات الخمسة (لغات التفكير والتواصل، أساليب وطرق وأدوات التعلم، تأهيل وتكوين الشخص والمواطن، النظم الطبيعية والنظم التقنية، والنشاط البشري) لتشكيل القاعدة المشتركة؛ الجزء 3: يحدد مستويات الكفاءة المتوقعة في الاختصاص عند نهاية الحلقة، والمهارات والمعرفة المكتسبة والمهيئة للاستخدام، ومسارات وأساليب وطرق التدريس والوسائل التي يمكن استخدامها من قبل المعلمين، وأدلة التقدم لتنظيم تأهيل الطلاب خلال الأعوام الثلاثة للحلقة. وهذا يبدو واضحاً في المادة 45 من القانون: "يوفر التعليم عناصر من الثقافة التاريخية والجغرافية، والعلمية والتقنية، والفنون البصرية والفنون الموسيقية، وتدرّس لغة أجنبية قد تشمل مقدمة للتنوع اللغوي، كما أنه يسهم في فهم واستخدام مستقل ومسؤول من قبل المتعلم لوسائل الإعلام، بما في ذلك الرقمية. إنه يضمن اكتساب وفهم شرط احترام الشخص وأصوله واختلافه واحترام حقوق الطفل والمساواة بين المرأة والرجل. ويضمن مع التربية الأخلاقية والمدنية العائلية التي تشمل، التدريب على ممارسة المواطنة، وتعلم قيم ورموز الجمهورية والاتحاد الأوروبي، بما في ذلك النشيد الوطني وتاريخه" وهذا يتناسب مع مبادئ التخطيط الاستراتيجي والقيادة الفعالة وتلبية حاجات المستفيد.

- **المرونة وعدم التقيد بالكتاب المدرسي بحرفيته:** تحدد البرامج والمعارف والقدرات والمهارات الواجب اكتسابها في الحلقة، وتترك للمعلم هامش من الحرية في اختيار المادة العلمية والطريقة المناسبة لتقديمها، فقد ورد في المادة 35: "تحدد البرامج والمعارف والقدرات التي يجب اكتسابها في كل حلقة، والأساليب والطرائق التي يجب اتباعها بشكل عام". وفي المادة 50: "ضمن إطار استمرارية المدرسة الابتدائية وفي إطار الاكْتساب التدريجي لقاعدة مشتركة من المعارف والقدرات والثقافة، يتلقى جميع الأطفال في التعليم الإعدادي تأهيلاً ثانوياً (إضافياً) يتناسب مع المجتمع في عصرهم" وهذا يتناسب مع مبدأ تلبية حاجات المستفيد.

- **تأمين تعلم وتدريب مهني مستمر** يمكن أن يلتحق به من ليس لديه تأهيل أو يرغب أن يغيّر مهنته لمهنة أخرى وهذا ما تؤكد المادة 14 من القانون "كل طالب في نهاية مرحلة التعليم الإلزامي، لم يصل إلى مستوى شهادة التدريب الوطني أو مستوى مهنيّاً مسجلاً ومصنفاً في المستوى الخامس من مرجع الشهادات المهنية الوطنية، يجب أن توفر له فرصة مواصلة الدراسة للحصول على هذا المؤهل. وكل شاب ترك النظام التعليمي دون شهادة يمكن أن يستفيد من فترة تدريب تأهيلي. وتعتبر هذه المدة المكتملة للتأهيل كحق في العودة إلى التأهيل الأساسي المدرسي". كما ورد في المادة 9 "أن مكافحة الأمية أولوية وطنية"، وكذلك المدارس العليا لإعداد المعلمين تقدم تدريباً مستمراً للمعلمين. وهذا يتناسب مع مبدأ التحسين المستمر ومبدأ تلبية حاجات المستفيد والمرونة... الخ.

- **وجود نظام إرشاد وتوجيه فعال للطلاب:** يوجه الأفراد من خلال مجلس الصف بموجب اختبار يخضعون له ودراسة لماضيهم الدراسي من خلال سجلاتهم المدرسية، ولا يجبر الطالب على اختيار مساق ما، ويحق للأهل الاعتراض على قرار مجلس الصف ويحاول المجلس إقناعهم وإذا لم يقتنعوا يتحملوا المسؤولية. ويؤكد ذلك ما ورد في المادة 48: "بعد أن يقترح مجلس الصف قرار توجيه الطالب لمسار دراسي معين وبعد التوافق عليه نتيجة مشاورات شاملة مع الفريق التعليمي، يعود قرار التوجه إلى أولياء الأمور أو للطلاب عندما يكون راشداً" وهذا يتوافق مع مبدأ إدارة المعلومات وتنظيمها واتخاذ القرار بناء عليها، ومبدأ المشاركة والعمل الفريقي وتحمل المسؤولية، وتلبية احتياجات المستفيد. (في سورية تحدد المسارات وفق الدرجات وهي إجبارية في التعليم العام).

- **بناء مشروع وخطة المدرسة** من قبل هيئة المدرسة بمشاركة جميع العاملين والطلاب والأهل وتمول المدرسة بناء على مدى إنجاز الخطة السابقة ونوع المشاريع التي خططت لها للمستقبل (فيه تفويض سلطات: مسؤوليات وصلاحيات)، ويتوافق ذلك مع مبدأ القيادة الفعالة والعمل الفريقي التشاركي ومبدأ التخطيط الاستراتيجي. وهذا غير موجود في النظام الداخلي السوري.

- **إنشاء مركز للخدمة الرقمية العامة**: سمح قانون التوجيه وإعادة تأسيس مدرسة الجمهورية المدروس في هذا البحث للمدرسة بالدخول في العصر الرقمي وذلك من خلال الخدمة الخاصة بالتعليم الرقمي حيث يتم وضع الموارد التعليمية على الإنترنت والبرمجيات لخدمة المدرسين والطلاب وأولياء أمورهم، كما توفر لهم دروس متنوعة منها ما يتعلق بالمنهاج ومنها ما هو إثرائي وثقافي كالتربية الحقيقية لوسائل الإعلام التي تعتبر مفتاح ومدخل المواطنة للمستقبل. وهذا ما تؤكدته المادة 16 من القانون التي تم فيها الإعلان عن إنشاء هذه الخدمة: "في إطار الخدمة العامة للتعليم، وبهدف المساهمة في إنجاز مهامه، تم استحداث خدمة تعليمية رقمية عامة للتعليم الرقمي والتعليم عن بعد، بهدف: 1- توفير خدمات رقمية متنوعة للمدارس لتوسيع عرض الدروس وإثراء طرائق التعليم وتسهيل تنفيذ مساقات تعليمية خاصة مشخصة لجميع التلاميذ؛ 2- عرض موارد تعليمية متنوعة على المعلمين، ومحتوى وخدمات تساهم في تأهيلهم، فضلاً عن أدوات لمتابعة الطلبة والتواصل مع أسرهم، 3- ضمان التعليم للأطفال الذين لا يمكنهم التسجيل في المدارس، بما في ذلك ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة، 4- المساهمة في تطوير مشاريع مبتكرة وتجارب تعليمية تعزز استخدامات التعليم الرقمي في المدارس والتعاون ويتناسب ذلك مع مبادئ التطوير المستمر وتلبية حاجات المستفيد.

- **التركيز الكبير على المواطنة والعيش المشترك وترسيخ قيم الجمهورية كشرط للعيش المشترك، والتربية المدنية والأخلاقية**: المدرسة التي تم تأسيسها ملتزمة التزاماً تاماً برسالتها التربوية: ضمن إطار التدريس الأخلاقي والمدني، من المرحلة الابتدائية إلى الثانوية والمعلمين سيمكنون جميع الطلاب من معرفة وتجربة وممارسة وتحمل مسؤولية، وتبني قيم الجمهورية التي هي الشرط اللازم للقدرة على العيش المشترك. حيث ورد في المادة 3: "شعار الجمهورية وعلمها والعلم الأوروبي تلصق على واجهة المدارس والمؤسسات التعليمية العامة والخاصة والمتعاقدة. ويتم عرض إعلان حقوق الإنسان والمواطن في المدارس". وتهدف التربية الأخلاقية والمدنية لقيادة التلاميذ ليصبحوا مواطنين مسؤولين وأحرار وإلى امتلاك القدرة على النقد الفعال وتبني تصرفات مدروسة ومسؤولة. وذكر في المادة 15 ما يؤكد على الأخلاق وقيم الجمهورية والنقد البناء "فقد جاء في المادة 41: "تكسب المدرسة التلاميذ، من خلال التربية الأخلاقية والمدنية، قيم احترام الفرد وأصوله واختلافه، والمساواة بين المرأة والرجل، والعلمانية". وهذا يتناسب مع مبدأ المشاركة والتخطيط الاستراتيجي.

- **التركيز على التطوير والتحسين المستمر** حيث ورد في المادة 4: "وهي تعد للتعليم والتعلم مدى الحياة وتطوير المعارف والمهارات والثقافة اللازمة لممارسة المواطنة في المجتمع المعاصر من المعلومات والاتصالات. وتعليم أسس التفكير الناقد والتعلم الذاتي كما ورد في المادة 62: "تشارك المدارس في مجال التدريب المستمر للكبار". وكذلك المدارس العليا لإعداد المعلمين.

- **التركيز على جميع جوانب الشخصية** الفنية والرياضية والصحية... واحترام البيئة ومساعدة المتعلم على تحقيق ذاته (فتطوير مشروع الطالب الشخصي مع تقديم الإرشاد والتوجيه يساهم في تحقيق الذات)، ففي مجال الصحة ورد في المادة 6 بهدف النهوض بصحة الطلبة، يستفيد الطلاب أثناء دراستهم من معلومات تساعد على الوقاية

ومن الزيارات الطبية والفحص الإجمالي لحالتهم الصحية. هذه الإجراءات تهدف إلى تعزيز نجاحهم الأكاديمي والحد من التفاوتات في الصحة، والعمل على الكشف عن اضطرابات معينة للغة والتعلم. فقد ورد في المادة 11 "تدريس التربية البدنية والرياضة هي من مهام التربية الوطنية. ومن الضروري أن تتكامل الرياضة المدرسية مع التدريبات خارج إطار المناهج وخارج المدرسة وأن ترتبط بالمشاريع التعليمية الإقليمية والتعاون مع الحركة الرياضية الطوعية المجتمعية". وفي المادة 12 "تشمل مهمة تعزيز الصحة المدرسية: 1 إنشاء بيئة مدرسية صحية؛ 2 تطوير وتنفيذ وتقييم برامج التنقيف الصحي لتعزيز معرفة الطلاب لحالتهم الصحية وغيرها؛ 3 المشاركة في تنفيذ سياسة الوقاية الصحية للأطفال والمراهقين، 4 أعمال الفحص الطبي والتقييمات الصحية المحددة في إطار السياسة الصحية للأطفال والمراهقين، فضلا عن تلك المطلوبة لتحديد شروط التعليم للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة؛ 5 الكشف المبكر للمشاكل الصحية التي قد تعيق التعليم المدرسي؛ 6 الاستقبال والاستماع، ومرافقه ومتابعة فردية للطلاب؛ 7 الكشف المبكر عن الأوبئة من خلال رصد وجمع واستخدام البيانات الإحصائية». للنهوض بالصحة المدرسية". أما بخصوص التربية البيئية فقد ورد في المادة 42: "يبدأ تعليم التربية البيئية والتنمية المستدامة من المرحلة الابتدائية. وتهدف إلى توعية الأطفال للقضايا البيئية. وإلى تقييم أثر الأنشطة البشرية على الموارد الطبيعية". كما تم التركيز على الجانب الفني حيث ورد في المادة 10 "تعزيز المعرفة بالتراث الثقافي والإنتاج الإبداعي المعاصر والمشاركة في تنمية الإبداع والممارسات الفنية. وتستند التربية الفنية والثقافية على التعليم الفني الذي يشمل مساقاً لجميع الطلاب طيلة فترة دراستهم تحدد قواعده الوزارات المسؤولة عن التربية والثقافة. وينفذ هذا محلياً، ويمكن مشاركة فعاليات عالمية من عالم الثقافة والفن". وهذا يتناسب مع مبادئ إدارة الجودة الشاملة التالية: التخطيط الاستراتيجي والاهتمام بحاجات المستفيد والوقاية من الخطأ والعمل التشاركي الفرقي والتحفيز وإدارة المعلومات... الخ.

- الانفتاح على المجتمع المحلي ومشاركته في مسؤوليات التربية والتعليم والتدريب : حيث تبين المادة 18

"وجود التزامات مبرمة في إطار الخطة الإقليمية لتطوير التعليم المهني والتدريب وعقد الاتفاقية السنوية المحددة"، وتوضح المواد 21 و 26 و 27 و 29 و 31 مشاركة البيئة المحلية وكذلك المادة 25 "يسمح للشركات، ولمؤسسات التدريب والتأهيل باستخدام المباني والمرافق التجهيزات في المدارس، خلال الفترات التي لا تستخدم فيها لأغراض التدريب الأساسي أو المستمر، وكذلك لأغراض التعليم الشعبي والحياة المدنية والممارسات الثقافية والفنية بالجمعيات. هذه الأنشطة تكون متوافقة مع طبيعة المرافق والمساحة والتشغيل العادي للخدمة وتحترم مبادئ الحياد والعلمانية". كما ورد في المادة 51: خلال السنة الأخيرة من الدراسة في المدرسة الإعدادية، يمكن الاستفادة من المهنيين الحاصلين على ترخيص في مجال الاختصاص لإعداد وتأهيل التلاميذ مهنيًا وهذا التدريب يتم تحت رقابة الدولة، كما بينت المادة 60: "مشاركة ممثلي السلطات المحلية والإقليمية (البلديات والمناطق) في مجلس الإدارة في المدرسة" وفي المادة 66: "توسع خدمة التعليم العام من خلال الأنشطة الخارجة عن المناهج الدراسية، وتتكامل معها، ويتم تنظيمها من خلال مشروع تعليمي إقليمي مع الخدمات والمرافق التي يشملها الوزير المسؤول عن التعليم من الإدارات الأخرى، والسلطات المحلية، والجمعيات... الخ" وقد تم توضيح كيفية الربط بين المدرسة الابتدائية والإعدادية وعلاقتها مع الاقتصاد المحلي بالمادة 57: "يتم إنشاء مجلس مدرسة ابتدائية إعدادية في كل قطاع، وضمن إطار الانسجام مع المشروع التعليمي الإقليمي، يقترح في مجالس إدارة المدارس أعمال التعاون والدروس ومشاريع تعليمية مشتركة تهدف إلى اكساب الطلاب لقاعدة مشتركة من المعارف والكفاءات والثقافة. ومن بين هذه المقترحات، يمكن أن يكون تبادل التدريب والتأهيل من ذوي الخبرة والمدرسين بين المؤسسات على أساس طوعي". وظهرت مشاركة أهل الطلاب في

المادة 59 "مشاركة الآباء في مجلس المدرسة (بالانتخاب سنوياً)"، وفي المادة 65: يجب تخصيص مساحة في بناء المدرسة لآباء وأمهات التلاميذ ومندوبيهم في جميع المؤسسات التعليمية. وهذا يتوافق مع مبادئ المشاركة والقيادة الفعالة ودعم الإدارة العليا.

- **التركيز على موضوع العدالة والمساواة في تقديم الخدمات التعليمية والتربوية بهدف تحقيق عدالة في مجال التعليم** يقبل أطفال المناطق ذات الظروف الصعبة بدءاً من عمر سنتين في الروضة بدلاً من عمر الثلاث سنوات (أي قبل الآخرين بسنة) حيث ورد في المادة 8: "يمكن استيعاب الأطفال في عمر سنتين في الظروف التعليمية والتربوية المناسبة لسنهم ولنموهم الحركي والحسي والمعرفي المحدد. ويتم إجراء حوار مع أسر الأطفال وتنظيم التعليم كأولوية في المدارس الموجودة في بيئة اجتماعية محرومة، سواء في المناطق الحضرية والريفية أو الجبلية وفي مناطق ما وراء البحار". وقد جاء في المادة 2 "مكافحة عدم المساواة الاجتماعية والإقليمية في النجاح المدرسي والتربوي والاعتراف بأن جميع الأطفال يتقاسمون القدرة على التعلم والتقدم. ويضمن القانون إدراج جميع الأطفال في المدارس دون أي تمييز، كما يضمن المزج الاجتماعي للمجتمع المدرسي داخل المؤسسات التعليمية. ولضمان النجاح للجميع، تبنى المدرسة (علمياً) بمشاركة الآباء والأمهات بغض النظر عن أصلهم الاجتماعي، الطبقي أو العرقي. تثرى الخدمة العامة في التعليم نفسها وتقوى من خلال الحوار والتعاون بين جميع الممثلين للمجتمع التربوي وتكسب جميع الطلاب احترام المساواة في الكرامة البشرية للبشر، وحرية التفكير، والعلمانية. وتعزز التعاون بين الطلاب من خلال تنظيمها وأساليبها، ومن خلال تأهيل المدرسين الذين يدرسون فيها". وهنا يظهر التركيز على حاجات المستفيد والتحفيز والتخطيط الاستراتيجي والقيادة الفعالة.

- **الاهتمام الكبير بتقويم التلاميذ وتقويم العمل التربوي ككل وتقويم القانون ذاته:** توجد عدة جهات تعمل على التقويم في هذا المجال حيث ورد في المادة 32 "المجلس الأعلى للبرامج الذي يُقِيم ويقدم اقتراحات في المجالات التالية: 1 التصميم العام للدروس وتدريب طلاب المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية، ومدى الأخذ بأساليب التدريس الرقمي وبناء المعارف؛ 2 محتوى القاعدة المشتركة من المعارف والمهارات والثقافة والبرامج المدرسية، وضمان اتساقها والترابط بين الحلقات؛ 3 طبيعة ومحتوى اختبارات الامتحانات المؤدية إلى خريجي الثانوي والكالوريا الوطنية، فضلاً عن إمكانيات تكييف وتطوير هذه الاختبارات بما يتناسب مع الطلاب ذوي الإعاقة؛ 4 طبيعة ومحتوى امتحان توظيف المعلمين في الدرجات الأولى والثانية، ومدى ملائمة هذه الاختبارات للمرشحين الذين لديهم إعاقة فضلاً عن الأهداف العامة والتصميم العام للتعليم وتدريب المعلمين أثناء الخدمة". كما خصص القسم الثالث من القانون للمجلس الوطني لتقييم للنظام المدرسي فورد في المادة 33: المجلس الوطني لتقييم النظام المدرسي، مكلف بتقييم النظام المدرسي ونتائج التعليم المدرسي ويتمتع هذا المجلس بالاستقلالية التامة، والتقوير الذي يعده ينشر للعموم" وقد جاء في المادة 88: "يتم تشكيل "لجنة الرصد" بموجب مرسوم مهمتها تقييم تنفيذ هذا القانون. هذه اللجنة تحيل سنوياً إلى البرلمان تقريراً عن عملها" وفي المادة 33 "يمكن أن تشارك وزارات أخرى بناء على طلبها أو بطلب من وزير التربية في تقييم النظام التعليمي"، وهذا يتناسب مع مبادئ التقويم والتغذية الراجعة والوقاية من الأخطاء.

- **إنشاء المدارس العليا لتأهيل المدرسين (ESPE)** لإعطائها مكانة أكبر وجعل التأهيل أكثر جودة حيث نصت المادة 68: على إنشاء المدارس العليا لإعداد وتأهيل المدرسين والمعلمين وبينت المادة 69: أنه من الممكن أن تتبع هذه المدارس للجامعات. ووضحت المادة 70 مهام هذه المدارس على النحو التالي: "1 تقديم تأهيل أساسي للطلبة الذين يعتزمون العمل في مهنة التدريس والكوادر التعليمية والتدريسية والمنتدربين. وتشمل تأهيل مشترك هادف لإكساب

ثقافة مهنية مشتركة، وكذلك تأهيل خاص وفقاً للمهن والتخصصات ومستويات التعليم. كما توفر تأهيلاً في مجال النظام وطرائق التدريس والعلوم التربوية والتعليمية. وتنظم هذه المدارس تدريباً يعد المرشحين لمسابقات التوظيف في مهنة التدريس والتعليم؛ 2 تنظيم فعاليات للتدريب المستمر للمعلمين من الدرجات الأولى والثانية والعاملين في مجال التعليم؛ 3 المشاركة في التأهيل الأساسي والتدريب أثناء الخدمة للموظفين الأساتذة والمدرسين الباحثين في التعليم العالي، والمشاركة في إجراء البحوث التربوية والمتعلقة بالنظام والالتزام بالقوانين، والمشاركة في فعاليات التعاون الدولي في إطار المهام المنوطة بها، والعمل على التنمية والترويج لأساليب التدريس المبتكرة، وتقديم معلومات في تكنولوجيا الاتصال وتأهيل الطلاب والمعلمين والمدرسين للاستخدام التربوي للموارد الرقمية والوسائل التعليمية. كما تنظم دورات تدريبية للتوعية بالمساواة بين المرأة والرجل ومكافحة التمييز، وتعليم الطلبة ذوي الإعاقة، فضلاً عن التدريب في مجال الوقاية والصراعات غير العنيفة في مجال القرار. كما تأخذ في الاعتبار الإصلاح المدرسي في محتوى التدريس وعملية التعلم. وبينت المادة 72 أنها: "تشجع العمل الشامل ومتعدد التخصصات والبيئي الاختصاصات والابتكار في مجال التعليم". وورد في المادة 73: "تشجع كل معلم لتحديث تأهيله بشكل دوري ومنظم. وتوفر التدريب المستمر الذي يتكيف مع احتياجات أعضاء هيئة التدريس". وهذا يتوافق مع مبادئ التحفيز والتطوير المستمر والقيادة الفعالة ودعم الإدارة العليا وإدارة المعلومات.

الاستنتاجات والتوصيات:

نستنتج مما سبق أن القانون الناظم للتعليم في فرنسا أكثر توافقاً مع مبادئ إدارة الجودة الشاملة من القانون السوري (النظام الداخلي لمدارس مرحلة التعليم الأساسي لعام 2015)، حيث يعطي الأولوية لمراعاة الفروق الفردية بين المتعلمين وتلبية حاجاتهم المختلفة، كتقديم مسارات مختلفة للتعلم والتأهيل لمهنة كحد أدنى عند عمر الـ 16 سنة لمن لا يكمل تعليمه العالي ويخرج بعد التعليم الإلزامي مباشرة (هنا لا بد من الإشارة إلى قوة النظام الاجتماعي والصحي التكافلي الفرنسي وتنظيم العمل في القطاع الخاص ووجود تأمين صحي وتأمين معاش تقاعدي وذلك يشجع العمل في القطاع الخاص ويخفف العبء الملقى على عاتق الدولة لتأمين الوظائف الحكومية، ويفتح الباب واسعاً لقطاع الأعمال والمشاريع الصغيرة ويفتح فرصاً لذوي التأهيل المهني المتدني للعمل). ويقدم توجيهاً لنظام التربوي أكثر انفتاحاً على المجتمع المحلي، كما يظهر فيه التخطيط الاستراتيجي بشكل واضح سواء فيما يتعلق بالتخطيط لخلق مجتمع متماسك تجمعهم المصلحة الوطنية وتحمل المسؤولية من قبل الجميع للقدرة على العيش المشترك، أو ما يتعلق بوضع خطط للتحسين والتطوير المستمر، وإعطاء أهمية خاصة لتأهيل المعلمين. بينما نجد أن النظام الداخلي لمدارس التعليم الأساسي في سورية يركز على الأدوار الإدارية والإجرائية الروتينية التي تضمن الرقابة على العمليات وتوحيد آليات العمل أكثر من اهتمامها بالتطوير المستمر وتقييم أداء النظام التربوي ككل، والانطلاق من حاجات المستفيد سواء كان سوق العمل أو الأهل على الرغم من اهتمامها بالطالب كمستفيد لكن دائماً من منظور المخطط وليس الطالب... الخ. إن تحقيق الجودة الشاملة يتطلب إنشاء هيئة اعتماد جودة وطنية، ووضع معايير وطنية لقياس منتج التعليم، وربط المخرجات التعليمية باحتياجات سوق العمل الحقيقية (العنواني، 2013، ص 12)، ولكي تؤدي التربية دوراً فاعلاً في تنمية المجتمع هناك شرطان يجب توفرهما: الأول: التنسيق في الخطط بين التربية والقطاعات التنموية المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لتتوافق مخرجاتها مع حاجات المجتمع، والثاني: استيعاب الاقتصاد للقوى العاملة الماهرة التي تشكل مخرجات أجهزة الإعداد المختلفة كي لا تهدر الطاقات البشرية (الداهوك، 2000، ص 56).

وهذا يبدو واضحاً في القانون الفرنسي موضوع هذه الدراسة حيث توجد الهيئات التي تقيّم وتضع معايير للجودة في الخدمة التعليمية وتوجد مجالس للتنسيق بين القطاعات المختلفة وقطاع التعليم، ولكن لا يوجد ما يدل عليه بشكل واضح في النظام الداخلي للمدارس السورية. ورغم أن القانون الفرنسي قد جعل التربية وحق التعلم أولوية للجمهورية، إلا أنه لم يرق لمستوى الحق الدستوري كما في سورية وهذا ما أكدته دراسة عسكر ودوبيان (2007)، ومع ذلك نجد أن دعم الإدارة العليا لتطبيق الجودة في التعليم أكثر حضوراً في القانون الفرنسي، وقد يكون السبب في ذلك التركيز على الكم في سورية نتيجة كثافة أعداد الأطفال الذين هم في سن التعليم الإلزامي، حيث أن المجتمع السوري يعتبر فتياً بالمقارنة بالمجتمع الفرنسي، وإمكانات فرنسا المادية بالطبع أكبر يضاف إلى ذلك الدور السلبي الذي لعبته الأزمة في سوريا حالياً.

التوصيات:

اعتماداً على الاستنتاجات السابقة تقترح الباحثة ما يلي:

- ضرورة الانتقال من مجرد الاتاحة التعليمية إلى الجودة التعليمية، والتأكيد على استخدام استراتيجية أساسية لتحسين جودة التعليم في المدرسة بدءاً من صياغة قوانين ذات جودة وتناسب مع فكر الجودة، ومن ثم العمل على رفع مستوى جودة بقية عناصر النظام التربوي، وذلك كون القوانين هي التي تحكم العمل التربوي.
- العمل على توفير بيئة تشريعية تساعد على تحقيق الغاية الفعلية للجودة، تلك البيئة تتطلب العمل في مسارين، الأول: مراجعة النظام الداخلي لمدارس التعليم الأساسي الحالي وتعديله بما يتماشى ومتطلبات الجودة. والثاني: استحداث تشريعات جديدة تتناسب مع المستجدات المحلية والإقليمية الدولية في المنطقة والبلد والتي تستدعي وضع تشريعات لمواجهتها كالتركيز على الوحدة الوطنية والعيش المشترك وإيجاد ثقافة تركز على مفهوم المواطنة وحماية الملكية العامة ومكافحة الظواهر السلبية في المجتمع كالعنف، والتطرف... الخ، وهذا يتطلب التركيز على جودة التعليم بجميع مكوناته وخاصة قوانينه وتشريعاته.
- إيجاد فروع أو مسارات تعليمية مهنية من الإعدادية تتناسب مع سوق العمل ومشاركة القطاع الخاص في التأهيل (بشرط إيجاد آلية تؤمن للأفراد التأمين الصحي والتقاعد في القطاع الخاص وإلا لن يكتب له النجاح).
- إعطاء أهمية أكبر وإيجاد تشريعات خاصة بتقليص الفروق الفردية بين المتعلمين وتركيز النظام الداخلي بشكل أكبر على العمل الفرقي والمشاركة في اتخاذ القرار وإيجاد هيئات لتقييم عمل النظام التربوي واقتراح التحسينات لرفع مستوى جودته.

المراجع:

- خضير، عناية، درجة معرفة وتطبيق إدارة الجودة الشاملة في مديريات التربية فيها والتعليم الفلسطينية من وجهة نظر العاملين، أطروحة ماجستير قدمت في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2007.
- الخطيب، أحمد والخطيب، رداح، تقدير درجة جودة الخدمات الإدارية المساندة في الجامعات الأردنية الحكومية باستخدام معايير جائزة بالدرج ص 209-278، دراسة منشورة في كتاب إدارة الجودة الشاملة: تطبيقات تربوية، إريد، عالم الكتب الحديث، 2006، 479 ص.
- الداووك، نعمت، التربية من أجل الجودة، الجودة، العدد العاشر كانون الثاني، عدد خاص بالندوة الوطنية الخامسة للجودة، تصدر عن المعهد العالي للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا، 2000.

- سلام، محمد توفيق ، وآخرون، *التشريع لضمان جودة التعليم والاعتماد في مصر (دراسة تحليلية كفية)*، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، شعبة بحوث تطوير المناهج، جمهورية مصر العربية، 2007.
- الشلبي، إلهام علي أحمد، *أثر إدارة الجودة الشاملة في برامج التنمية المهنية للمعلمين*، تجربة وكالة الغوث الدولية، مجلة جامعة دمشق، المجلد 26 ، العدد الرابع، الأردن، 2010 (ص437- 484)
- شيهاني، سهام؛ طارق، حمول، *إمكانية تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي* ، دراسة استطلاعية لتجارب عالمية. الملتقى الوطني في جامعة الطاهر مولاي سعيدة، الجزائر، 13- 14 كانون الأول 2010.
- الصنديد، بلال عقل، *دراسة متطلبات التشريع الجيد: نحو ISO للصياغات القانونية*، 2012 ، الأبناء متوفر على الموقع <http://www.alanba.com.kw/ar/kuwait-news/307610/08-07-2012> تاريخ الدخول: 2016 /4/4
- العدواني، خالد، *الجودة الشاملة في التعليم م*، مقدم لإدارة الجودة والاعتماد بوزارة التربية والتعليم، الجمهورية اليمنية المحويت، 2013، 13ص
- عسكر، عبير سيف؛ دويبان، إيريك، *سورية وفرنسا: التعليم الأساسي واقعاً وتطبيقاً- دراسة مقارنة* ، مركز الدراسات والأبحاث الإدارية (CREAM) في جامعة مونبلييه، 2007،
- المرسي، متولي عبد المؤمن محمد، *دور التشريع في تعزيز وتحفيز جودة التعليم العالي*، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العربي الدولي لضمان جودة التعليم العالي في جامعة الزرقاء الخاصة - المملكة الأردنية الهاشمية، في الفترة من يوم الاثنين الموافق 9- 13 / 5 / 2011 .
- مصطفى، يوسف، *الإدارة التربوية مدخل جديدة لعالم جديد*. دار الفكر العربي، القاهرة، 2005، 625.
- محمد ، سمر، *دور التعليم للجميع في تطوير التعليم الأساسي في سورية ومصر وفرنسا : دراسة مقارنة* ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، 2012.
- معزب، عادل، *دور القيادات الإدارية في تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المنظمات الحكومية دراسة تطبيقية على وزارة التربية والتعليم بالجمهورية اليمنية* ، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، مصر، 2006.
- وزارة التربية، *النظام الداخلي لمدارس التعليم الأساسي*، صادر عن وزارة التربية في الجمهورية العربية السورية بالقرار رقم 3053 / 443 وتاريخ 2 / 9 / 2004.
- وزارة التربية، *النظام الداخلي لمدارس مرحلة التعليم الأساسي* ، صادر عن وزارة التربية في الجمهورية العربية السورية بالقرار رقم 13 / 443 وتاريخ 23 / 8 / 2015.
- وهبه، نخله، *جودة شاملة ورؤية جديدة جودة التربية: من التأطير الفكري إلى التطبيق* ، المؤتمر التربوي العشرون التعليم الابتدائي، 2006 بيروت.
- المراجع الأجنبية:
- BAILLY, Michel CABANES, Catherine GOGUE, Jean-Marie, *La Qualité à lécole* Paris, ECONOMICA, Paris, 1998, 207p
- Freeman,R *Quality assurance in secondary education*, Quality assurance in education, 1994, 2 (1): 5- 21.

- GHANEM, Thanaa, *Influence, en termes de "qualité" de la loi d'orientation de 1989 sur l'évolution de l'enseignement au niveau des collèges et des lycées*, Master 2, université de Caen Bass Normandie, 2003, 121 ps.
- Lesieur; Jacques; *Organisation du système éducatif Français*, 2000 71p
- LOI no 2013-595 du 8 juillet 2013 d'orientation et de programmation pour la refondation de l'école de la République
- LOI no 89-1989 du 10 juillet 1989 d'orientation sur l'éducation
- Massard, Marie-Therese, *Une dynamique de progres*, E &M La Qualite, Juillet, 1990, 8-11.
- Unesco, *Higher Education in the Twenty-first Century Vision Action*, Arab Regional Conference on Higher Education, Beirut: 2-5 March, 1998
- Rhodes, L.A. *On the road to Quality Education Leadership*, 1992, vol. (49), No. (6)